الحفاظ المستدام للمدن التاريخية بين الواقع والمستقبل
(مدينة شبام حضرموت التاريخية – حالة دراسية)

سليمان محمد سعيد التميمي*

الملخص

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل واقع الحفاظ المستدام على المدن التاريخية من خلال دراسة حالة مدينة شبام حضرموت؛ بوصفها نموذجًا فريدًا للعمارة الطينية العمودية، وموقعًا مدرجًا في قائمة التراث العالمي. انطلقت الدراسة من إشكالية رئيسة، تتمثل في تزايد التحديات البيئية والاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية التي تواجه عمليات الحفاظ، مقابل الحاجة إلى تطوير نموذج مستدام وشامل يتواءم مع معايير المنظمات الدولية، وفي مقدمتها اليونسكو وإيكوموس. اعتمد الباحث منهجًا تحليليًا وصفيًا مقارنًا يستند إلى البيانات الميدانية والتقارير الرسمية والوثائق الدولية، إضافة إلى تحليل المشاريع التي نُفّذت خلال العقود الخمسة الماضية، وتقييمها وفق أربعة أبعاد رئيسة: الثقافي، الاجتماعي، الاقتصادي، والبيئي.

أظهرت النتائج أن شبام حققت تقدمًا ملحوظًا في استدامة جهود الحفظ، خصوصًا في الحفاظ على الأصالة العمرانية، وتمكين الحرفيين المحليين، وتنشيط الاقتصاد المحلي، غير أنّ فجوات مهمة ما تزال قائمة في مجالات التكيف المناخي، والتمويل المستدام، والقدرات المؤسسية. كما كشفت الدراسة أنّ مشاريع "النقد مقابل العمل" وبرامج الترميم بالشراكة مع اليونسكو وALIPH مثّلت نماذج ناجحة لإدارة الحفظ، لكنَّها تظل قصيرة الأجل ولا تعالج التحديات الإستراتيجية طويلة المدى. توصي الدراسة بضرورة تبني رؤية متكاملة للحفاظ المستدام، هذه الرؤية ترتكز على الحوكمة الفاعلة، والمشاركة المجتمعية، واستخدام التقنيات الحديثة، وتطوير خطط التكيف المناخي، بما يضمن حماية التراث والحفاظ على هوية شبام للأجيال المقبلة.

الكلمات المفتاحية :الحفاظ العمراني، التنمية المستدامة، شبام حضرموت، المعايير الدولية، التغير المناخي.

1. المقدمة

1-1 تمهيد

تُعدّ المدن التاريخية مراكز متجذرة للهوية الثقافية والذاكرة الجمعية للمجتمعات، وهي تمثل نماذج حية للتفاعل بين الإنسان والبيئة عبر تاريخ طويل. وتأتي أهمية هذه المدن من قيمها المعمارية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، التي تشكل عناصر أساسية في التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، تأتي مدينة شبام حضرموت كأحد أبرز النماذج الحية للمدن التاريخية العالمية؛ لما تحمله من طابع معماري فريد، قائم على العمارة الطينية العمودية، ما جعلها تُلقّب بـ "مانهاتن الصحراء".

إنّ مدينة شبام، كغيرها من المواقع التراثية، تواجه تحديات متزايدة نتيجة التغيرات المناخية، وغياب التمويل الكافي، والضعف المؤسسي، والتوسع العمراني غير المنضبط، فضلًا عن آثار النزاعات المسلحة التي أدت إلى إدراجها ضمن قائمة التراث العالمي المهدَّد بالخطر منذ عام 2015. تتزامن هذه التحديات مع تحولات في المفاهيم الدولية للحفظ، التي انتقلت من التركيز على الحماية المادية إلى تبني إطار شامل يُعرَف بالحفاظ المستدام. وبناءً على ذلك، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع الحفظ في شبام، واستكشاف مدى توافقه مع معايير الاستدامة، وتقديم رؤية مستقبلية يمكن أن تُسهم في تعزيز حماية هذا الإرث الإنساني الفريد.

يستند بناء هذه الدراسة إلى تحليل معمَّق للأطر النظرية الدولية، واستعراض التجارب الناجحة، وربطها

* باحث.

بحالة شبام، مما يسمح بتقييم دقيق لمدى مواءمة الاستراتيجيات الحالية لمتطلبات الحفاظ المستدام.

1-2 المشكلة البحثية

رغم الجهود المبذولة للحفاظ على المدن التاريخية يواجه كثيرٌ منها مخاطر متزايدة، ناجمة عن عوامل طبيعية وبشرية، في ظل غياب نموذج فعال ومستدام للحفاظ. مشكلة البحث هذه تقودنا الى التساؤل عن كيفية إمكان تحقيق الحفاظ المستدام على المدن التاريخية، وعن واقع هذا التوجه ومستقبله في مدينة شبام؟

1-3 أهداف البحث

سعت هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- دراسة مفهوم الحفاظ المستدام وتطوره النظري، وعرض تجارب المدن في الحفاظ المستدام.
- تحديد التحديات الرئيسة التي تواجه عمليات الحفظ في مدينة شبام.
- تقييم فعالية مشاريع الحفظ المنفذة وفق معايير الاستدامة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية.
- تقديم رؤية مستقبلية للحفاظ المستدام على المدن التاريخية، واقتراح توصيات عملية لدعم حماية المدن التاريخية والبلدات الحضرمية.

1-4 أهمية البحث:

- **أكاديميًا:** إثراء الأدبيات بمقاربة جديدة، تربط بين الحفاظ العمراني والاستدامة في السياق العربي/ اليمني.
- **عمليًا:** تقديم أدواتٍ وتحليلاتٍ مفيدة للجهات العاملة في قطاع التراث.
- **مجتمعيًا:** رفع الوعي بأهمية الحفاظ المستدام كمسؤولية مجتمعية حكومية أو دولية وغيرهما.

1-5 منهجية البحث:

اعتمدت الدراسة منهجًا وصفيًا تحليليًا يستند إلى استقراء الوثائق والمصادر والتقارير الرسمية الصادرة عن المنظمات الدولية المعنية بالتراث. كما تم عرض التجارب الدولية في ليبيا والعراق والسعودية، لتعزيز إمكانية استخلاص نماذج قابلة للتطبيق.

شملت أدوات الدراسة تحليل مشاريع الحفظ المنفذة في شبام من خلال بيانات الهيئة العامة للمحافظة على المدن التاريخية، وتقارير اليونسكو، وبرامج الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى مراجعة خطط الترميم الطارئة والتدخلات الهندسية. تمَّ تحليل نتائج تقييم الحفاظ في شبام وفق أربعة محاور، هي: الأصالة، المشاركة المجتمعية، الاستدامة الاقتصادية، والاستجابة البيئية. وقد مكّن ذلك من بناء تقييم متكامل لمدى تحقق معايير الاستدامة في واقع الحفظ، وربطها بالسياق المحلي والتحديات القائمة.

.2. المدن التاريخية:

المدن التاريخية هي تلك المدن التي تمتلك قيمة مادية أو غير مادية، تعكس مراحل تاريخية مهمة مرت بها، وتمتلك خصائص مميزة، تجعل منها شاهدًا حيًا على تطور حضارة الإنسان. **تعرّف اليونسكو** المناطق التاريخية أو الأثرية بأنها "مجموعة الأبنية والساحات التي تشمل المواقع الأثرية، وتشكّل مستوطنًا بشريًا في بيئة حضرية، أو ريفية، ويعترف بقيمتها من الناحية الأثرية أو المعمارية أو التاريخية أو الجمالية أو الاجتماعية أو الثقافية" (الأثوري و يفاعة، 2022). كما تُعرَّف المدن التاريخية بأنها "مجموعات عمرانية متميزة بأصولها التاريخية والهوية الثقافية، وتضم معالم مادية إيجابية تسهم في تواصل القيم بين الأجيال" (UNESCO، 2011). وتشمل هذه المدن المباني الأثرية، الشوارع المميزة، والأسواق التقليدية، إضافةً إلى البنية التحتية، التي تشهد على مراحل تطور العمران.

تتميز المدن التاريخية بخصائص فريدة ومتكاملة تميزها عن غيرها من التجمعات الحضرية، وتشمل

هذه الجوانب المعمارية، الثقافية، الاجتماعية، الجغرافية، والاقتصادية. هذه الجوانب تتفاعل لتشكل نسيجًا حضريًا غنيًا، يعكس تاريخ المجتمعات وهُوِيَّتَها. وتؤكد توصيات اليونسكو أهميَّة التراث الحضري في التنمية الاقتصادية، مشيرةً إلى أنه يعزز التنمية الاقتصادية كجزء من استراتيجيّة النمو المستدام؛ إذ تزدهر في هذه المدن الصناعات التقليدية والحرف اليدوية التي تجذب السياح وتدعم المجتمع المحلي، يجعل الحفاظ على طابعها التاريخي مفيدًا اقتصاديًا.

2-1 الحفاظ العمراني للمباني التاريخية:

الحفاظ العمراني هو مجموعة من الإجراءات والسياسات، الهادفة إلى حماية النسيج العمراني وصونه للمناطق التراثية، بما في ذلك المباني التاريخية، والفضاءات العامة، والمعالم ذات القيمة الثقافية والمعمارية، مع ضمان استدامة استخدامها وتوظيفها لخدمة المجتمع المعاصر (الحربي، 2020). ويُعرّف بأنه عملية متكاملة، تجمع بين الحماية المادية للموروث العمراني وبين التخطيط الحضري الذي يراعي الخصوصية التاريخية والثقافية للمكان(Bandarin & van Oers, 2012) . يتخذ الحفاظ العمراني أشكالًا عدَّةً وفق طبيعة الموقع التراثي وحالته وقيمته، وتتكامل هذه الأنواع ضمن إطار شامل لإدارة التراث العمراني؛ فالترميم والصيانة يركّزان على البقاء المادي للأثر، في حين يضيف التوثيق بُعدًا معرفيًا، وتأتي إعادة التأهيل والإحياء لتكامل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية مع البعد المكاني والتاريخي. يُعد الحفاظ العمراني عملية متعددة الأبعاد، تتجاوز مجرَّد حماية المباني إلى إدارة متكاملة للتراث، تراعي الأبعاد التاريخية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وتتنوع أنماطه وفق طبيعة المواقع التاريخية وحاجاتها، مع التزام المعايير الدولية التي تؤكد على الأصالة، الاستدامة، والمشاركة المجتمعية كركائز أساسية لنجاح سياسات الحفظ.

2-2 أهمية الحفاظ على المدن التاريخية:

تُعدّ المدن التاريخية خزائن حيّة للذاكرة الجمعية وركائز للهوية الثقافية والحضارية للمجتمعات؛ إذ تحمل في طياتها إرثًا معماريًا وثقافيًا يُجسّد تاريخ الأجيال المتعاقبة. يؤكد الباحثون أن الحفاظ على هذه المدن يسهم في نقل القيم والمعارف التاريخية للأجيال القادمة، ويُعزز وعي المجتمعات بتراثها (الجمال، 2018). كما أن حماية النسيج العمراني لهذه المدن لا يُعَدُّ مجرَّد عمل ثقافي أو تراثي بحت، بل استراتيجية ضرورية لتحقيق تنمية حضرية مستدامة متوازنة تراعي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية (الحربي، 2020). تبرز أهمية هذه المدن في كونها محركات للتنمية الاقتصادية من خلال السياحة الثقافية المستدامة؛ إذ تستقطب زُوَّارًا من مختلف أنحاء العالم؛ للتعرف على معالمها المعمارية العريقة وتقاليدها الحية، فيسهم في تنشيط الاقتصاد المحلي، وتوفير فرص عمل متنوعة (الزيدي، 2017). زيادة على ذلك، تمثل المدن التاريخية نماذج حية للتخطيط الحضري المستجيب للبيئة؛ إذ يمكن من خلالها استلهام تقنيات البناء التقليدية الصديقة للبيئة، مثل استخدام الأفنية الداخلية وأنظمة التهوية الطبيعية التي كانت تلائم الظروف المناخية المختلفة (عبد الله، 2019). إنَّ الحفاظ على المدن التاريخية يُجسد عملية صون للهوية الحضرية، وحماية للإرث الثقافي، إلى جانب كونه مدخلًا مهمًا لتحقيق التنمية المستدامة التي توازن بين متطلبات الحاضر وحقوق الأجيال المستقبلية.

2-3 الحفاظ المستدام على المدن التاريخية:

يُعرَّف مفهوم الاستدامة لأول مرة في تقرير لجنة برونتلاند لعام 1987 بأنه التنمية التي تلبي حاجات

الأجيال الحالية من دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها، ويشمل هذا المفهوم أبعادًا رئيسة مترابطة، هي:

- **البعد البيئي:** يتعلق بالحفاظ على النظم الإيكولوجية، الهواء، المياه، والتنوع الحيوي؛ لضمان دعم البيئة للحياة البشرية على المدى الطويل.
- **البعد الاقتصادي:** يشمل النمو المستدام، والفرص الاقتصادية المستمرة من دون استنزاف الموارد.
- **البعد الاجتماعي:** يرتبط بالعدالة الاجتماعية، تحسين نوعية الحياة، وتمكين المجتمعات من صنع القرار.

وقد تطور هذا المفهوم من تركيزه على الحماية البيئية إلى فهم أوسع يشمل التنمية المتكاملة طبقًا لأجندة أهداف التنمية المستدامة 2030 (United Nations, 2015)، في حين أكدت اليونسكو أن الثقافة والتراث جزء لا يتجزأ من جميع أهداف التنمية المستدامة (UNESCO, 2015)، وشكلت الاستدامة خلال العقود الماضية إطارًا عالميًا تطور ليشمل الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. لقد أصبح الحفاظ على التراث مكوّنًا أساسيًا من التنمية، بما في ذلك في المدن التاريخية، من خلال دمج التخطيط الحضري المستدام، والترميم المسؤول، ومشاركة المجتمع، والتكيف المناخي، ويمكن للحفاظ المستدام أن يحوّل المدن التاريخية إلى أماكن حيَّة مستدامة ذات هوية نابضة.

جدول (1) آليات الحفاظ العمراني وفق الممارسات الدولية

الآلية	الوصف
التخطيط والإدارة المتكاملة	تطبيق توصية مشهد التراث الحضري لإدارة التطوير العمراني بما يحافظ على التراث
الترميم والصيانة الوقائية	استخدام تقنيات حد أدنى من التدخل، وصيانة دورية، لتجنب الحاجة إلى ترميمات كبيرة مستقبلًا
إشراك المجتمع المحلي	إشراك المجتمع بشكل فعّال كشريك في اتخاذ القرار وإعادة استخدام التراث
التكيف مع التغير المناخي	اعتماد المعرفة التقليدية، مثل أنماط الشوارع المظللة، واستخدام المواد المحلية؛ لتخفيف آثار التغير المناخي
إعادة التأهيل	تحويل المباني التاريخية إلى موارد اقتصادية (فنادق، متاحف، أسواق تراثية) مع ضمان حفظ الأصالة

2-4 التطور التاريخي لمفهوم الحفاظ المستدام:

شهدت مسيرة الحفاظ على التراث العمراني تحولاتٍ جوهريةً منذ السبعينيات؛ إذ كان التركيز في البداية على الحماية المادية للمباني والمعالم من غير مراعاة الأبعاد الاجتماعية أو الاقتصادية، وهو ما جسَّدته توصية اليونسكو عام 1976 بشأن حماية المجمعات الحضرية التاريخية (UNESCO, 1976)، غير أنّ التحول الحقيقي جاء مع تقرير لجنة برونتلاند "Our Common Future" عام 1987، الذي عرّف التنمية المستدامة بأنها "التنمية التي تلبي احتياجات

الحاضر من دون المساس بقدرة الأجيال القادمة (WCED, 1987)، فاتسع نطاق الحفظ ليُنظر إلى التراث بوصفه عنصرًا أساسيًا في استدامة المدن. خلال التسعينيات، ركزت السياسات الدولية على التنمية المحلية والتخطيط التشاركي، وهو ما ظهر في وثيقة نارا عن الأصالة 1994 التي أكدت احترام السياقات الثقافية والقيم المحلية (ICOMOS, 1994). ومع مطلع الألفية برز مفهوم المشهد الحضري التاريخي (HUL) عبر مذكرة فيينا 2005، الذي اعتبر المدن التاريخية منظومات ديناميكية، تشمل المكونات المادية وغير المادية، والعلاقات الاجتماعية والاقتصادية (UNESCO, 2005). وقد رسخت توصية اليونسكو 2011 هذا التوجه، مؤكدة ضرورة الدمج بين حماية التراث وإدارة التوسع الحضري مع مراعاة الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية(UNESCO, 2011) . ثم جاء اعتماد أهداف التنمية المستدامة 2030 ليمنح التراث موقعًا محوريًا في الهدف 11 المتعلق بالمدن المستدامة (United Nations, 2015)، فأصبح الحفاظ المستدام يُنظر إليه كأداة للتنمية الذكية، التي تستثمر في التراث لتعزيز النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والحماية البيئية. كما ظهرت استراتيجيات جديدة، مثل الإدارة المجتمعية للتراث، واستخدام التقنيات الرقمية لمواجهة تحديات العولمة والتغير المناخي، مما عكس تطورًا من الحماية التقليدية إلى رؤية شمولية للتراث كرافعة للتنمية المستدامة. تطوَّرت الأطر والمعايير الدولية من التركيز على الحماية المادية للمدن التاريخية إلى تبني نهج شامل وتشاركي، يربط بين الحفاظ والتنمية، وباتت هذه الأطر تشكّل مرجعًا أساسيًا للحكومات والمخططين في وضع استراتيجيات مستدامة لإدارة التراث الحضري وحمايته للأجيال القادمة.

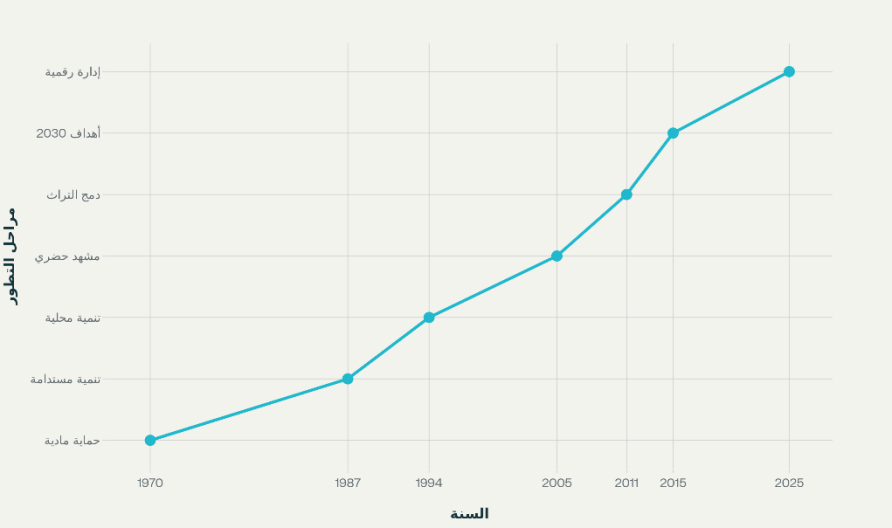

شكل (1) مراحل تطور استراتيجيات الحفاظ. المصدر:(الباحث)

جدول (2) سمات تطور الحفاظ المستدام

السمة	الوصف
الانتقال من الحماية المادية إلى الحماية المتكاملة	يمثل هذا التحول نقلة نوعية في فلسفة الحفاظ؛ إذ لم يعد التركيز مقتصرًا على الجوانب المادية للمباني والمواقع التاريخية فحسب، بل امتد ليشمل الأبعاد الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للمجتمعات التي تعيش في هذه الأماكن أو تتفاعل معها. يهدف هذا النهج الشمولي إلى تحقيق التوازن بين صون التراث وتلبية احتياجات التنمية المستدامة، مع الاعتراف بأن الإنسان هو محور عملية الحفاظ والمستفيد الأول منها، وأن المكان ليس مجرد كيان مادي، بل هو نسيج حي يتأثر ويتفاعل مع ساكنيه وبيئته المحيطة.
تعزيز دور المجتمعات المحلية بوصفها شريكًا أساسيًا في عمليات الحفاظ	يعكس هذا التوجه إدراكًا متزايدًا لأهمية إشراك المجتمعات المحلية في جميع مراحل عمليات الحفاظ من التخطيط والتنفيذ إلى الإدارة والمراقبة. فالمجتمعات المحلية هي الحاضنة الحقيقية للتراث، وتمتلك معرفة عميقة بالقيم الثقافية والتاريخية للمواقع، فضلًا عن قدرتها على الإسهام بفعالية في صونها واستدامتها. يضمن هذا الإشراك تحقيق الملكية المحلية للمشاريع، وزيادة الوعي بأهمية التراث، وتوفير فرص اقتصادية مستدامة للمجتمعات، مما يعزز قدرة مشاريع الحفاظ على تحقيق أهدافها على المدى الطويل.
إدماج البعد البيئي في سياسات التخطيط الحضري	يشير هذا البعد إلى ضرورة دمج الاعتبارات البيئية، مثل كفاءة استخدام الطاقة، وإدارة الموارد المائية، والحد من التلوث، في صميم سياسات التخطيط الحضري للمدن التاريخية. يهدف هذا الإدماج إلى تقليل البصمة البيئية للمناطق الحضرية، وتعزيز مرونتها في مواجهة التغيرات المناخية، وتحسين جودة الحياة للسكان. كما يسهم في الحفاظ على التنوع البيولوجي والنظم البيئية المحيطة بالمواقع التراثية، مما يضمن استدامتها البيئية في المدى الطويل.
تبني التقنيات الحديثة في التوثيق والإدارة	يشمل هذا التطور استخدام أدوات وتقنيات متقدمة، مثل المسح الرقمي ثلاثي الأبعاد، ونظم المعلومات الجغرافية (GIS)، والنمذجة المعلوماتية للمباني (BIM)، والطائرات بمن غير طيار (الدرونز) في عمليات توثيق التراث وإدارته. تتيح هذه التقنيات جمع بيانات دقيقة وشاملة عن المواقع التاريخية، وتحليلها بفعالية، وتوفير أدوات متطورة للمراقبة والصيانة والتخطيط. كما تسهم في إنشاء سجلات رقمية دائمة للتراث، مما يسهل الوصول إليها ومشاركتها، ويعزز من قدرة المتخصصين على اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن الحفاظ.

3. المعايير الدولية لتقييم الحفاظ المستدام على المدن التاريخية

يمثل الحفاظ على المدن التاريخية تحديًا مركبًا، يستوجب التوازن بين حماية التراث الثقافي والحفاظ على استدامة البيئة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. فالمحافظة المستدامة تهدف إلى حماية القيم الثقافية والتاريخية، وضمان استمرارية الفعالية الحضرية، فضلًا عن تعزيز التنمية المستدامة مع احترام السياق الحضري المعاصر.

3-1. معيار الأصالة والحفاظ على الطابع العمراني –وثيقة نارا 1994(ICOMOS, 1994)

يُعد مفهوم الأصالة أحد الركائز الأساسية في الحفاظ على التراث الثقافي، وهو محور رئيس في "وثيقة نارا للأصالة" التي أقرَّتْها ICOMOS عام 1994. تؤكد الوثيقة على ضرورة احترام التنوع الثقافي وتقديره في تقييم أصالة المواقع التاريخية، مع اعتبار أن الأصالة لا تقتصر فقط على المواد المادية بل تشمل الجوانب التقنية، والمواهب، والبيئة الاجتماعية، والوظيفة (ICOMOS, 1994). وبذلك يمثل معيار الأصالة ضمانًا لعدم المساس بالخصائص المميزة التي تُعرِّف هُوِيَّة المكان وتاريخه.

3-2. معيار إشراك المجتمع المحلي – توصية اليونسكو للمشهد الحضري التاريخي 2011

وفقًا لـ"توصية اليونسكو للمشهد الحضري التاريخي" (2011)، فإن إشراك المجتمعات المحلية أصحاب المصلحة في كل مراحل التخطيط والتنفيذ ضروري للحفاظ المستدام؛ إذ تتبنى التوصية نهجًا تشاركيًا يدمج معرفة السكان المحليين وخبراتهم الثقافية مع الأهداف التنموية، مما يعزز قبول العمليات ويحفظ التراث بطريقة تراعي احتياجات المجتمع (UNESCO, 2011). ويُعَد هذا المعيار ذا أهمية بالغة لضمان استمرارية التراث وصيانته في سياق تحولات الحياة الاجتماعية الحديثة.

3-3. معيار الاستدامة الاقتصادية – أهداف التنمية المستدامة SDG 11

تتوافق الاستدامة الاقتصادية في حفظ المدن التاريخية مع الهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (SDG 11)، الذي يهدف إلى "جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة وآمنة ومرنة ومستدامة ."(UN, 2015) ويتضمن ذلك تشجيع الاستثمارات التي تحافظ على القيمة الاقتصادية للتراث التاريخي من خلال تطوير السياحة المستدامة، تنشيط الاقتصاد المحلي، وخلق فرص عمل تدعم المجتمعات الحضرية من دون الإضرار بالموقع التاريخي. (UN, 2015)

3-4. معيار التكيف مع التغير المناخي وإدارة المخاطر – توصيات اليونسكو 2011

ترتكز توصيات منظمة اليونسكو المتعلقة بالتكيف مع التغير المناخي على ضرورة دمج استراتيجيات إدارة المخاطر المناخية في خطط الحفاظ على التراث الحضري. يُركز هذا المعيار على تقييم التهديدات المحتملة، مثل الفيضانات، وارتفاع درجات الحرارة، والتآكل، وتصميم حلول مستدامة لتعزيز مرونة المواقع التراثية في المدى الطويل (UNESCO, 2011). ويشمل ذلك تبني تقنيات بناء مستدامة، وصيانة دورية، وتعزيز التوعية المجتمعية لمواجهة تحديات التغير المناخي.

3-5. معيار التنسيق المؤسسي – معايير ICOMOS

يؤكد إطار ICOMOS أهمية التنسيق المؤسسي بين مختلف الجهات الحكومية، والهيئات المحلية، والمنظمات الدولية؛ لتعزيز فعالية إدارة التراث الحضري. يتطلب ذلك وضع آليات واضحة للحكم الرشيد، والتعاون المتعدد القطاعات، وتبادل

المعلومات والخبرات (ICOMOS, 2025). ويعد هذا المعيار جوهريًا لضمان استمرارية الخطط والحفاظ على التراث بطريقة منظمة ومتكاملة، مع تفادي التداخل أو التكرار في الجهود.

4. تجارب ناجحة للحفاظ المستدام على المدن التاريخية

4-1. تجربة مدينة غدامس التاريخية، ليبيا:

تعد تجربة مدينة غدامس التاريخية في ليبيا نموذجًا متميزًا للحفاظ المستدام على المدن التاريخية؛ إذ حققت المدينة تطبيقًا فاعلًا لمجموعة من المعايير الدولية التي تضمن حماية الأصالة، التكيف البيئي، والمشاركة المجتمعية. تأسست غدامس في واحة صحراوية، وتتميز بتصميم عمراني فريد، يعكس التوافق مع البيئة المحلية، ويعتمد بشكل كبير على العمارة الطينية التقليدية، التي توفر لنزلائها توازنًا حراريًا مستدامًا، يقلل من أثر الظروف المناخية الصحراوية القاسية صيفًا وشتاءً (غدامس،2023).

استطاعت مدينة غدامس أن تحافظ على الأصالة من خلال الالتزام بالبنية التقليدية للمباني والمواد المحلية، مثل الطين، والتي تمثل إرثًا معماريًا وثقافيًا ذا قيمة عالية. يُنظر إلى استخدام هذه المواد والتقنيات التقليدية كجزء من الهوية التاريخية والثقافية للمدينة، يتوافق مع ما نصت عليه وثيقة نارا 1994 بشأن ضرورة الحفاظ على خصوصية كل موقع في سياقه الثقافي (ICOMOS, 1994). ويُعد التوازن بين الموروث العمراني والاحتياجات الحياتية طريقة ناجحة لحماية الأصالة مع ضمان الاستخدام المستدام.

يغطي تصميم غدامس الاحتياجات البيئية بطريقة مبتكرة عبر استخدام أنظمة تهوية طبيعية ومساحات داخلية تتحكم بدرجة الحرارة من دون الحاجة لاستعمال الطاقة الحديثة، مما يعكس مفاهيم الاستدامة البيئية لدى اليونسكو (UNESCO, 2011). هذا التصميم يقلل استهلاك الطاقة، ويعزز كفاءة الموارد، كما يدعم الممارسات التقليدية التي تحفظ الموارد الطبيعية، مثل المياه والطاقة، وهو ما يتوافق مع معايير إدارة المخاطر المناخية في المواقع التراثية.

لقد أسهمت إدارة المحافظة بمدينة غدامس في إشراك السكان المحليين بشكل فعال في صياغة خطط الحفاظ، حيث تم النظر للسكان المحليين واعتبارهم حُرَّاس للتراث الواعيين للدور الأساسي الذي يؤدُّونه في عملية الحفظ. أهل غدامس يمارسون تقاليدهم الاجتماعية والثقافية الفريدة، ويشاركون في تطوير مشاريع السياحة المستدامة، التي تحترم خصوصية النسيج الاجتماعي، وهو جوهر توصيات اليونسكو للمشاركة المجتمعية في الحفاظ الحضري. (UNESCO, 2011)

استفادت مدينة غدامس من وجود دعم دولي ومحلي؛ إذ تمَّ رفع تصنيفها كموقع تراث عالمي، وبرامج حماية تابعة لمنظمة اليونسكو، التي توافرت لها آليات قانونية وتنظيمية للحد من التوسع العمراني العشوائي، وحماية المصادر الطبيعية والبيئة الثقافية (UNESCO, 2024). يشمل ذلك تطبيق قوانين تقييد البناء خارج حدود المدينة القديمة، وتنظيم حركة المرور لتعزيز التنقل المشي والحفاظ على النسيج الحضري.

نجحت غدامس في تنشيط اقتصادها عبر تطوير السياحة المستدامة التي تعتمد على تقديم تجارب تراثية وثقافية متوازنة لا تهدد البيئة أو الأصالة، بل تعزز وعي الزائرين بأهمية الحفاظ على هذا التراث. أدى هذا إلى خلق فرص عمل للسكان، وتحسين الدخل المحلي، مع حماية المعالم التاريخية وأسلوب الحياة التقليدي (غدامس،2023).

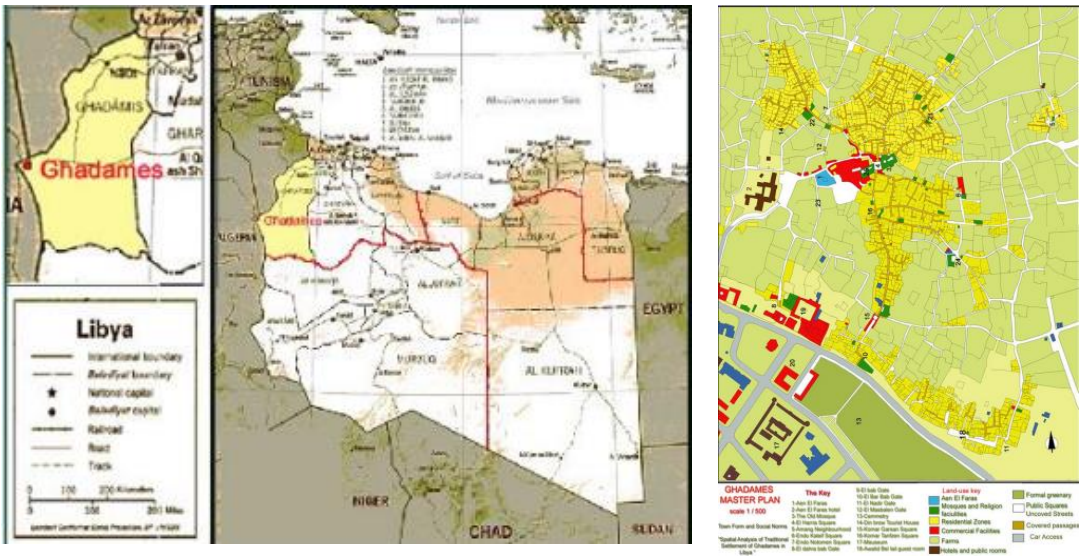

المصدر: الاعتبارات المستدامة في التصميم الحضري لمدينة غدامس(2023)

شكل (2) المخطط العام للمدينة.

المصدر: هل المدن القديمة مستدامة (2023)

شكل (3) صور لمدينة غدامس

2-4. إعادة تأهيل حي الدحو، الرياض، المملكة العربية السعودية

ركزت تجربة حي الدحو على إعادة تأهيل مبانٍ طينية تاريخية، ضمن النسيج العمراني لوسط الرياض، مع مراعاة الحفاظ على الهوية الأصلية للحي. قام المشروع باستخدام مواد البناء التقليدية وتقنيات ترميم متوارثة تعزز الأصالة. زيادة على ذلك، أتاح المشروع للمباني المؤهلة وظائف حديثة منها النزل السياحية، وهو ما ضمن استدامة اقتصادية، وعنصر جذبٍ سياحي، مع تنشيط الاقتصاد المحلي. أيّد نجاح المشروع أهمية التوازن بين الحفاظ على القيم العمرانية والثقافية مع متطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية المعاصرة.

تم استخدام الطوب الطيني التقليدي واتباع أساليب بناء النجدي الأصيل، التي تحافظ على الطابع العمراني المميز للحي، بما يتوافق مع معايير وثيقة نارا 1994 حول الأصالة (رحمة، 2021). وقد

روعي في الترميم عدم المساس بالنسيج الحضري، مع إعادة إحياء التفاصيل المعمارية، كالأسقف والأبواب والنوافذ بما يحافظ على الطابع التاريخي.

كما أتاح المشروع للمباني المؤهلة وظائف عصرية، مثل النزل السياحية، المطاعم، والمعارض التراثية، التي توفر فرص عمل، وتنشيط الاقتصاد المحلي.

هذا التوازن بين الحفاظ على التراث والتنمية الاقتصادية يدعم الاستدامة الاقتصادية للحي، ويتماشى مع أهداف التنمية المستدامة بحي الدحو مركز جذب سياحي يعزز اقتصاد المدينة.

شارك السكان المحليون في عمليات الترميم والتطوير، مما ساعد في الحفاظ على التراث الثقافي الحي، وتعزيز هويتهم الاجتماعية. وتركز المشروع على إبقاء الحي نشطًا ومستخدمًا وليس مجرَّد متحف، مما يعكس توصيات اليونسكو في إشراك المجتمع المحلي في إدارة التراث.(UNESCO, 2011)

قود الهيئة الملكية لمدينة الرياض في إطار رؤية السعودية 2030 هذا المشروع التراثي ضمن خطة أوسع لتحسين التراث العمراني في المدينة، مما يؤكد التزامها بالمعايير الدولية للحفاظ المستدام (الهيئة الملكية لمدينة الرياض، 2025). يشمل المشروع تطوير البنية التحتية، تحسين الساحات والأسواق، وإعادة بناء المساجد، بما يتماشى مع التراث النجدي. كذلك يحقق المشروع توازنًا واضحًا بين الحفظ المعماري التقليدي والاحتياجات المعاصرة للسكان والزُوَّار، مع احترام الطابع العمراني والتاريخي للحي، وتحقيق استدامة بيئية عبر استخدام تقنيات مستدامة للطاقة ومراعاة البيئة المحلية.

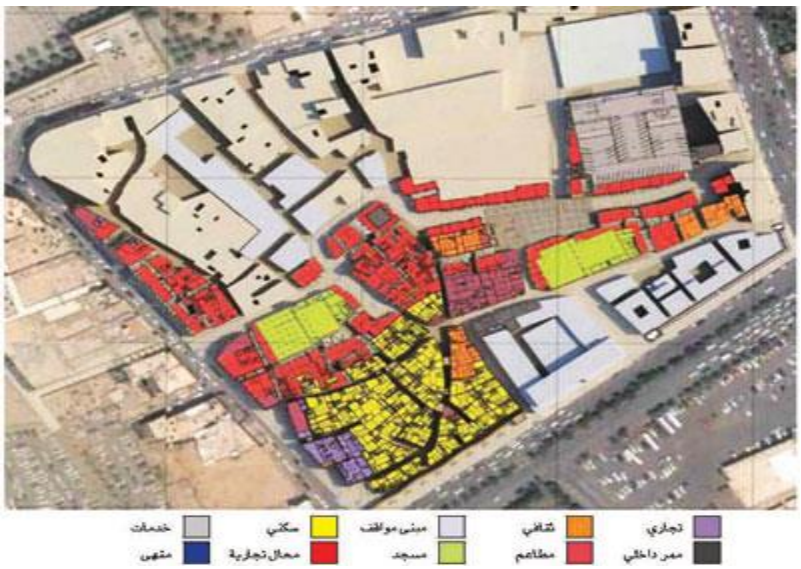

المصدر موقع الاقتصادية الإلكتروني (2025)

شكل (4) المخطط العام لحي الدحو

المصدر: (رحمة،2021)

شكل (5) صور لحي الدحو

3-4. المدينة القديمة في النجف، العراق

تمثل تجربة الحفاظ والتطوير في المدينة القديمة بالنجف، العراق، حالةً نموذجية لتطبيق المعايير الدولية للحفاظ المستدام التي تشمل الأصالة، المشاركة المجتمعية، وإدارة المخاطر المناخية. شهدت المدينة جهودًا متواصلة من قبل الحكومة المحلية بالتنسيق مع المجتمع لضمان حماية المباني الدينية والتاريخية الحساسة، خصوصًا أن النجف تحمل أهمية دينية وثقافية بالغة؛ لما تحتويه من مواقع أثرية، مثل مرقد الإمام علي.

حرص مشروع الحفاظ العمراني في المدينة على صيانة المباني التراثية ذات القيم التاريخية من خلال ترميمها، باستخدام مواد وأساليب تقنية تقليدية، مراعية بذلك توجيهات وثيقة نارا التي تؤكد أهمية احترام السياق الثقافي والخصائص الأصلية للأماكن التراثية.(ICOMOS, 1994)

كما كان لسكان المدينة ودورهم في التخطيط والتنفيذ أثرٌ كبيرٌ في نجاح المشروع. تم إشراك المجتمع المحلي في اتخاذ القرارات؛ إذ يُنظر إليهم كحُماة للتراث الثقافي، مما يضمن استمرارية المعرفة التقليدية ونقلها عبر الأجيال، وهو ما يتلاءم مع توصيات اليونسكو للمشهد الحضري التاريخي، التي تؤكد دور المجتمع في إدارة التراث.(UNESCO, 2011)

شملت الخطط تحديث البنية التحتية للمدينة القديمة لتحسين مقاومتها للمخاطر الناجمة عن التغيرات البيئية والمناخية، مع إدماج تقنيات حديثة تسهم في تعزيز مرونة المباني والفضاءات الحضرية من دون التأثير في الطابع التاريخي، وهو ما يعد نقطة محورية لتعزيز استدامة المواقع التراثية.(UNESCO, 2011)

اعتمدت النجف على تنسيق فعال بين الجهات الحكومية المحلية، ووزارات الثقافة والآثار، والمنظمات الدولية، مما ساعد في وضع خطط استراتيجية مستدامة شاملة لتعزيز صيانة المدينة وترميمها. كما وجهت جهود مشتركة نحو تحسين مداخل المدينة والأزقة لتسهيل حركة السكان والزُوَّار مع الحفاظ على الطابع التاريخي للمدينة

(Najaf Development Project, 2025). هذه الجهود التي تراعي الجوانب الثقافية والبيئية أسهمت في تحسين جودة الحياة لكلٍ من السُكَّان والزُوَّار؛ إذ يتيح المشروع بيئة حضرية حية، تجمع بين التقاليد والحداثة بشكل متناغم، مع الحفاظ على الهوية التاريخية العميقة للمدينة.

المصدر:شبكة المدينة المدورة (2023)

شكل (6) صور لمباني النجف القديمة

5. شبام حضرموت – مبانٍ تحكي فصول تاريخية:

ترتبط نشأة شبام بالقرون الأولى قبل الإسلام، إذ يمتد تاريخها إلى القرن الثالث الميلادي في الأقل (Hallaj, 2003). ففي عام 300م تحولت شبام إلى العاصمة الرئيسية لمملكة حضرموت بعد تدمير العاصمة القديمة شبوة (بن هاوي باوزير، 2008). تعد شبام من المدن التاريخية التي بنيت في وادي حضرموت اليمني، وأشارت المصادر إلى أن شبام تطوَّرتْ في ظل حضارة حضرموت القديمة، التي كانت قِبلَةً للعلم والثقافة والعلوم الشرعية، وأصبحت مركزًا تجاريًا مهمًا يمتد تأثيره في جنوب الجزيرة العربية (العسيري، 2003).

تقع مدينة شبام في وادي حضرموت اليمني، الذي يمتد بالقرب من خط العرض 15 و16 شمالًا وخط الطول 49 شرقًا، وتبرز المدينة في موقع استراتيجي بين جبال العولقي من الغرب وصحراء الربع الخالي من الشمال، في حين يحدُّها من الجنوب بحر العرب (الزريقي، 2011). يمتاز موقع شبام بأنه يوفر لها مناخًا صحراويًا معتدلًا نسبيًا مقارنة بالمناطق المحيطة بسبب وجود الوادي الذي يمر به نهر حضرموت غير الدائم. يؤثر الموقع الجغرافي في النمط العمراني للمدينة، الذي يعتمد بشكل كبير على مادة الطين المحلية لبناء ناطحات السحاب الطينية، التي تقاوم الظروف المناخية، وتعكس مهارة البناء القديمة.

شكل (7) صورة توضح الطابع العمراني لمدينة شبام

تشتهر شبام بعمارتها الطينية الشاهقة، والتي تمثل أحد العناصر الفريدة في التراث العمراني العالمي. فقد تم بناء منازل المدينة على ارتفاع يصل إلى طوابق عدَّة باستخدام الطين والتبن، وهو ما أعطاها صيتًا عالميًا كمثال نادر على عمارة المدينة العمودية. تستخدم المباني تقنيات بيئية تقليدية، مثل التهوية الطبيعية عبر النوافذ الصغيرة، والعزل الحراري للطين، الذي يحمي من درجات الحرارة العالية نهارًا، ويعطي دفئًا في الليل، يجعل المباني متناسبة مع المناخ الصحراوي، ويعكس هذا التصميم الاقتصاد البيئي التقليدي وتقنيات البناء المستدامة التي استخدمها السكان القدامى (البلقامي، 2014). أشهر ما يميز مباني شبام هو البناء بالطين في شكل ناطحات سحاب، بحيث تصل المباني إلى 5–8 طوابق، وهي مبانٍ مرتفعة جدًا باستخدام مواد محلية بسيطة، مثل الطين الممزوج بالتبن. هذا النمط أعطى عمارة فريدة، تعكس العمارة الرأسية النادرة في العالم (السقاف، 2005). تتلاصق الأبنية بعضها ببعض في نمط شبكة متلاصقة، مما يقلل التعرض للعوامل الجوية، كما توفر شبكات أزقة ضيقة بين المباني، تساعد في توفير الظلال، وتقليل حرارة الشوارع.

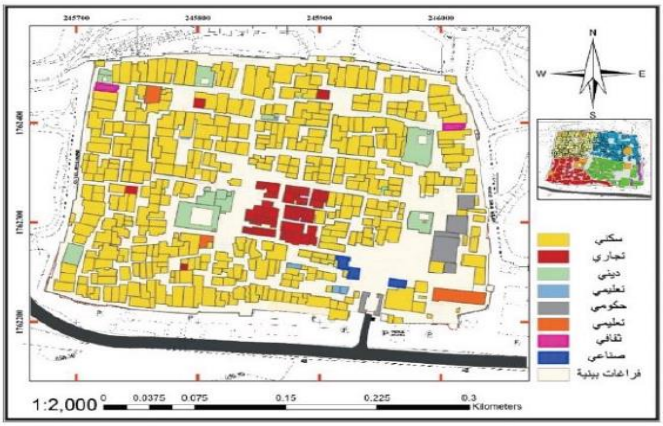

المصدر: (الأسطى و الذبحاني، 2023)

شكل (8) النسيج العمراني لمدينة شبام.

تحافظ المباني على الطراز الحضري في حضرموت، الذي يعكس العادات والتقاليد المحلية؛ إذ هناك اهتمام شديد بالعناصر الزخرفية ذات الطابع الهندسي البسيط، والذي يبرز الهوية الإقليمية (بن سالم، 2005). تعد هذه الخصائص جزءًا من إرث عمراني غني يبرز كيف تفاعل الإنسان مع بيئته باستخدام الموارد المتاحة وابتكار حلول عمرانية مستدامة ما زالت شاهدة على العبقرية المعمارية لسكان حضرموت القدماء.

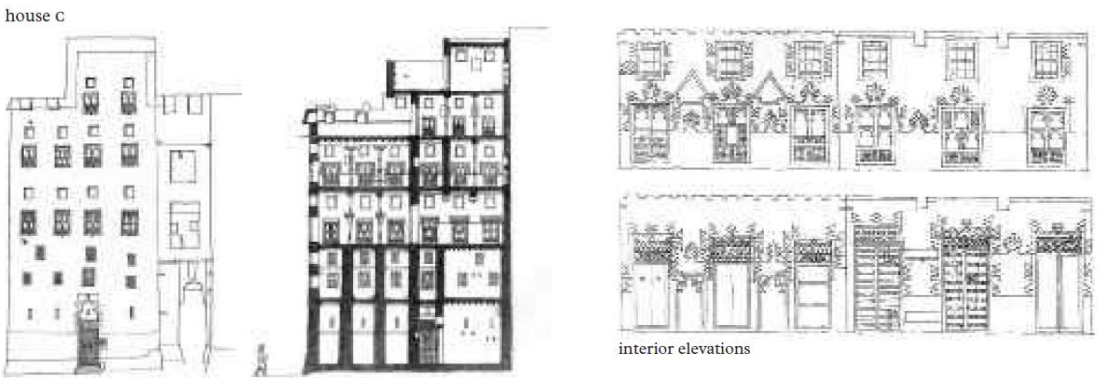

المصدر: (كوجين،2016)

شكل (9) الطابع المعماري لبيوت شبام

3-1 واقع الحفاظ في مدينة شبام التاريخية:

تم إدراج مدينة شبام في قائمة التراث العالمي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) عام 1982، اعترافًا بقيمتها المعمارية والتاريخية النادرة كأحد أقدم المدن ذات البناء الطيني الرأسي في العالم. منذ ذلك الوقت، وقد شهدت المدينة مراحل متعددة من التدخلات لحمايتها والحفاظ على إرثها الثقافي والمعماري. بدأت المرحلة الأولى بعد الإدراج بفترة قصيرة (1982-1990)؛ إذ تركزت الجهود على توثيق المباني، وتقييم حالة الأضرار، إضافة إلى رفع وعي المجتمع المحلي بأهمية المحافظة على هذه المدينة الفريدة، مما ساعد في تأطير المشاركة الشعبية في عمليات الحفظ وصون التراث (الحداد، 2021). في المرحلة الثانية (1990-2005)، نفذت برامج ترميم مكثفة، شملت إعادة بناء الطوابق العليا للمباني المتضررة، والتركيز على استخدام تقنيات البناء التقليدية للطين؛ وذلك لتجنب فقدان الطابع الحضري والتاريخي الأصلي، والتأكد من توافق التدخلات مع البيئة العمرانية الفريدة لمدينة شبام (النجار، 2023). ومع تطور الوقت، دخلت شبام مرحلة ثالثة تتميز بتبني استراتيجيات إدارة مستدامة شاملة منذ 2005 إلى الآن، تضمنت تحسين البنية التحتية، وتنظيم استخدامات المباني، إضافة إلى التعاون مع اليونسكو والمنظمات الدولية لتوفير الدعم الفني والمالي، وضمان استمرارية الحفظ والتطوير المتوازن للمدينة بما يدعم المجتمع المحلي، ويعزز السياحة الثقافية (السميري، 2022). وتوضح هذه المراحل أن حماية شبام تمثل جهدًا ديناميكيًا متجددًا، يتكيف مع تحديات الحفظ الحديثة، ويهدف للحفاظ على الإرث المعماري والثقافي بشكل مستدام.

3-2 تحديات الحفاظ في مدينة شبام

رغم الإنجازات التي تحققت في الحفاظ على مدينة شبام التاريخية، تواجه جهود الصون

تحدياتٍ معقَّدةً ومتداخلة؛ إذ تم إدراج مدينة شبام حضرموت ضمن قائمة مواقع التراث العالمي المهدَّدة بالخطر من قبل منظمة اليونسكو في 2 يوليو 2015 بسبب التهديدات المتعلقة بالنزاع المسلح، ومشكلات الحماية والإدارة المستمرة التي يعاني منها الموقع. كما تتفاقم آثار التغير المناخي والكوارث الطبيعية؛ إذ شهدت شبام فيضانات وسيولًا تسببت بتآكل الطين وتدهور الأسقف والجدران، مع توقعات بتكرار مثل هذه الأحداث مستقبلًا، ما يستدعي صيانة دورية، وجهود تكيف مستمرة. كذلك يعاني الحفظ من نقص التمويل والموارد؛ إذ تظل المخصصات الطارئة محدودة، وتواجه المؤسسات المحلية ضعفًا في القدرة المالية لدعم المشاريع. إضافة إلى ذلك فإن ضعف القدرات المؤسسية والوعي المجتمعي يحدّ من فعالية جهود الصيانة، ويعزز ضعف تطبيق القوانين. وأخيرًا، يشكل التوسع العمراني غير المنضبط تهديدًا مباشرًا لهُوِيَّة المدينة وتركيبها التاريخي.

هذه التحديات تستوجب تبني استراتيجيات طويلة الأمد، وتعزيز الدعم الدولي لضمان الحفاظ المستدام على شبام التاريخية.

جدول (3) تحديات الحفاظ في مدينة شبام وتأثيرها

التحدي / المعوق	الوصف	الأثر
الحرب والصراع	النزاع المسلح منذ 2011 ألغى موازنات الصيانة، وأوقف المشاريع الحكومية، وتسبّب بأضرار مادية واسعة وصُنّفت شبام ضمن مواقع التراث المهددة بالخطر.(2015)	توقف أعمال الحفظ وزيادة الأضرار العمرانية، وضعف استدامة المشاريع.
التغيرات المناخية والكوارث الطبيعية	فيضانات وسيول أدت إلى تآكل الطين وتدهور الأسقف والجدران، مع توقعات بتكرار هذه الظواهر.	تدهور مستمر للبنية الطينية، وحاجة إلى صيانة دورية وجهود تكيف طويلة الأمد.
نقص التمويل والموارد	ضعف الموارد المالية للمؤسسات المحلية، وغياب مخصصات طارئة لمواجهة الأزمات.	عرقلة تنفيذ المشاريع وصيانة المباني، وزيادة الاعتماد على التمويل الخارجي.
ضعف القدرات المؤسسية والوعي	نقص الكوادر المدربة والمراكز البحثية، وضعف تطبيق القوانين، وانخفاض الوعي المجتمعي بقيمة التراث.	ضعف استدامة الحفظ وتراجع مشاركة المجتمع المحلي.
التوسع العمراني غير المنضبط	البناء غير المرخص حول المدينة يهدد الهوية والتركيب التاريخي.	فقدان الطابع العمراني الأصلي وتضييق فرص الحفاظ المستدام.

3-3 فعالية الحفاظ على مدينة شبام التاريخية:

يتناول الباحث في هذه الدراسة جهود الحفاظ على مدينة شبام التاريخية في العقود الخمسة الأخيرة، من خلال تحليل المشاريع المنفذة، وتحديد الجهات الفاعلة المحلية والدولية، وآليات التنفيذ والتمويل، والفئات المستهدفة، اعتمادًا على بيانات الهيئة العامة وتقاريرها للحفاظ على المدن التاريخية بوادي وصحراء حضرموت. يهدف الباحث إلى تقييم دور هذه المشاريع في صون الهوية العمرانية للمدينة، وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع المحلي، إضافة إلى تسليط الضوء على التحديات، وآفاق الحفاظ المستدام، في سياق النزاعات والأزمات البيئية.

انخرطت منظمات دولية مثل الاتحاد الأوروبي عبر اليونسكو (مكتب الدوحة)، والتحالف الدولي لحماية التراث (ALIPH)، والمركز الإقليمي للتراث العالمي (ARC-WH)، واللجنة الدولية للمواقع الأثرية (ICOMOS)، فضلًا عن ICCROM، في دعم مشاريع الحفاظ. محليًا، تولت الهيئة العامة للمحافظة على المدن التاريخية (فرع شبام) الدور التنفيذي الرئيس بالتنسيق مع السلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني، مع إسهام شركات محلية خاصة، مثل شركة العربية للإسمنت في تمويل بعض التدخلات الطارئة، تميزت البرامج المنفذة بتنوعها وشموليتها، أبرزُها مشاريع "النقد مقابل العمل" (2021-2022) التي استهدفت إصلاح البنية التحتية، وصيانة المباني الطينية بمشاركة مجتمعية واسعة. كما جرى ترميم سور المدينة في مراحل متعاقبة (2021-2023)، وتحسين الساحات العامة، وتنفيذ مشروع طارئ لإصلاح المباني المتضررة بدعم ALIPH، إضافة إلى إعادة تأهيل السوق القديم. أنجزت هذه المشاريع بكفاءة عالية، وارتبطت ببرامج تدريبية، هدفت إلى رفع قدرات الحرفيين المحليين على تقنيات الصيانة التقليدية.

اعتمدت المشاريع على عقود محلية قصيرة الأجل؛ لتوظيف الحرفيين من سكان شبام، باستخدام تقنيات تقليدية، مثل التليس، والدكّ، وتقوية الأخشاب، ساعد ذلك على الحفاظ على الأصالة المعمارية. أما التمويل، فجاء بشكل أساسي من الاتحاد الأوروبي وALIPH، مع إسهامات وطنية عبر الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة.

شكل السكان المحليون الفئة الأساسية المستهدفة؛ إذ وفرت المشاريع آلاف أيام العمل، وأسهمت في تحسين مستوى المعيشة، ودعم الاستقرار الاجتماعي. كما عززت التدريبات الموجهة للحرفيين والمهندسين القدرات المحلية على الصيانة المستدامة، مما رسخ مفهوم الحفظ؛ بوصفه عملية تنموية متكاملة، تجمع بين البُعد الاجتماعي والاقتصادي والثقافي.

جدول (4) جهود الحفاظ على مدينة شبام التاريخية (المشاريع والجهات الفاعلة)

المحور	التفصيل
الجهات الفاعلة	الاتحاد الأوروبي عبر اليونسكو، ALIPH، ARC-WH، ICOMOS، ICCROM، الصندوق الاجتماعي للتنمية، مشروع الأشغال العامة، الهيئة العامة للمحافظة على المدن التاريخية (فرع شبام)، منظمات المجتمع المدني، شركة العربية للأسمنت.
أبرز المشاريع	• النقد مقابل العمل: إصلاح البنية التحتية والمباني الطينية • ترميم سور المدينة • تحسين الساحات العامة والمظهر الحضري •المشروع الطارئ لترميم المباني المتضررة •إعادة تأهيل السوق القديم.
المستفيدون	السكان المحليون، الحرفيون التقليديون، الأسر العائدة إلى منازلها، الجمعيات الشبابية والأهلية.
النتائج المحققة	• توفير آلاف أيام العمل وتحسين الوضع المعيشي. • رفع القدرات الفنية عبر برامج تدريبية متخصصة. • تعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي. •استعادة الطابع العمراني الأصيل للمدينة. • ترسيخ مفهوم الحفاظ المستدام كجزء من التنمية المحلية.

3-4 تحليل تقييم جهود الحفاظ على مدينة شبام وفق مبادئ الاستدامة

تُعد جهود الحفاظ على مدينة شبام التاريخية نموذجًا بارزًا في سياق الحفاظ المستدام وفق المعايير الدولية، لا سيما توصية اليونسكو بشأن المشهد الحضري التاريخي (Historic Urban Landscape, 2011) وأهداف التنمية المستدامة (SDGs). تعتمد مبادئ الحفظ المستدام على أربعة محاور رئيسة، هي: البُعد الثقافي، البُعد الاجتماعي، البُعد الاقتصادي، والبُعد البيئي، وهو ما يمكن تقييم جهود شبام من خلاله كما يأتي:

- البُعد الثقافي: جهود الترميم في شبام حافظت على الهوية المعمارية والطابع الحضري المميز للمدينة باستخدام تقنيات البناء التقليدية، وهو ما يتوافق مع مبدأ الحفاظ على الأصالة كما ورد في وثيقة نارا (ICOMOS, 1994). كما ركزت المشاريع على تعزيز الحفاظ على القيم التراثية، ويضمن استدامة الذاكرة الحضارية.
- البُعد الاجتماعي: أُنجزت المشاريع بأسلوب تشاركي عبر توظيف الحرفيين المحليين، وتوفير آلاف أيام العمل للسكان، إضافة إلى برامج تدريبية لرفع قدراتهم. هذا النهج يعكس مبدأ إشراك المجتمع المحلي كشريك أساسي في الحفاظ، ويعزز من ملكية المجتمع للمشروع التراثي.
- البُعد الاقتصادي: أسهمت المشاريع في تنشيط الاقتصاد المحلي عبر توفير فرص عمل مباشرة، ودعم الحرف التقليدية، عزز ذلك الاستدامة الاقتصادية للمجتمع. كما أن إعادة تأهيل الأسواق

والمرافق العامة يوفر فرصًا لتعزيز السياحة التراثية، وهو رافد مهم للاستدامة.

- البُعد البيئي: رغم الاهتمام بالترميم، لا تزال جهود شبام بحاجة إلى خطط طويلة الأمد لمواجهة التغيرات المناخية والكوارث الطبيعية، وهو عنصر أساسي في المعايير الدولية للحفظ المستدام؛ إذ يجب أن تتضمن الاستراتيجيات خططًا للتكيف والتخفيف من المخاطر البيئية.

جهود الحفاظ على شبام تحقق تقدمًا واضحًا في دمج مبادئ الاستدامة، لاسيما في الأبعاد الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، لكنها تواجه تحديات بيئية ومؤسسية تتطلب استراتيجيات مستدامة طويلة المدى ودعمًا دوليًا متواصلًا لضمان حفظ التراث في مواجهة النزاعات وتغير المناخ.

جدول (5) تقييم جهود الحفاظ على شبام وفق مبادئ الاستدامة

	مستوى التحقق	المعيار المحقق	الأدلة والملاحظات
البُعد الثقافي	مرتفع	معيار الأصالة والحفاظ على الطابع العمراني - (Authenticity) وثيقة نارا 1994(ICOMOS, 1994)	استخدام تقنيات البناء التقليدية، والحفاظ على الطابع المعماري الفريد للمدينة، بما يتوافق مع مبدأ الأصالة (ICOMOS, 1994).
البُعد الاجتماعي	مرتفع إلى متوسط	معيار إشراك المجتمع المحلي - (Community Involvement) توصية اليونسكو للمشهد الحضري 2011	توظيف الحرفيين المحليين، توفير فرص عمل، برامج تدريبية لتعزيز القدرات المحلية، إشراك المجتمع المدني. ومع ذلك، هناك حاجة لتعزيز مشاركة المجتمع بشكل أوسع ومؤسسي.
البُعد الاقتصادي	متوسط إلى مرتفع	معيار الاستدامة الاقتصادية (Economic Sustainability) - أهداف التنمية المستدامةSDG 11	توفير آلاف أيام العمل، دعم الحرف التقليدية، تحسين البنية التحتية، وإعادة تأهيل الأسواق كمصدر اقتصادي مستدام، مع إمكانات أكبر لتطوير السياحة التراثية.
البُعد البيئي	متوسط	معيار التكيف مع التغير المناخي وإدارة المخاطر – توصيات اليونسكو 2011	استخدام مواد وأساليب تراثية تتوافق مع البيئة المحلية، لكن هناك نقص في خطط التكيف الطويلة الأمد مع آثار التغير المناخي والكوارث الطبيعية، وهو أحد متطلبات المعايير الدولية.
التكامل المؤسسي	متوسط	معيار التنسيق المؤسسي (Institutional Integration) - معايير ICOMOS	وجود دور محوري للهيئة العامة للمحافظة على المدن التاريخية وتعاون مع جهات دولية، لكن ضعف الموارد والقدرات المؤسسية يحد من الاستدامة طويلة المدى.

5. الرؤية المستقبلية للحفاظ المستدام على المدن التاريخية في حضرموت:

لصياغة رؤية مستقبلية للحفاظ المستدام على المدن التاريخية، ينبغي الاعتماد على إطار نابع من المبادئ الدولية الموثقة والتوجيهات الإرشادية، إضافة إلى استثمار التجارب الناجحة، وتعزيز التعاون متعدد المستويات. تتطلب هذه الرؤية تفعيل الإستراتيجيات التي تضمن بقاء التراث العمراني حيويًا، مع التأكيد على الحفاظ على الهوية الثقافية، والبيئية، والاقتصادية، والاجتماعية.

1) تعزيز الإطار التشريعي والمؤسسي:

- ضرورة تحديث التشريعات المحلية والدولية وتعزيزها بما يضمن حماية المواقع التراثية طبقًا لمواثيق اليونسكو وإيكوموس، مع إنشاء هيئات إدارة مستقلة وفعالة تكون مسؤولة عن تنفيذ خطط المحافظة وتطويرها بشكل مستمر.
- إنشاء آليات رقابية وتقييمية مستدامة؛ لضمان تنفيذ السياسات والمعايير بشكل فعال، مع التفاعل الدائم مع المجتمع المحلي والمنظمات الدولية.

2) التركيز على الأصالة والهوية الثقافية:

- استعمال مواد وتقنيات ترميم تقليدية مستدامة، وعزل المباني للحفاظ على الخصائص المعمارية والثقافية، بما يتوافق مع مواثيق نارا 1994، التي تؤكد على احترام الخصائص الثقافية والسياق التاريخي.
- الحفاظ على الطابع الحضري والهوية الثقافية، من خلال إعداد خرائط توثيق رقمية، واعتماد التقنيات الحديثة، مثل التصوير الثلاثي الأبعاد للمواقع.

3) مشاركة المجتمعات المحلية والمستفيدين:

- إشراك السكان المحليين وأصحاب المصلحة في مختلف مراحل الحملات التراثية؛ لتجنب التفسيرات الأحادية، ولضمان استدامة التراث من خلال تعزيز روح الانتماء والولاء الثقافي.
- إنعاش الحرف التقليدية، ودعم الاقتصاد المحلي، عبر استغلال التراث بشكل مستدام، وتحويله إلى مصدر دخل.

4) استخدام التكنولوجيا والابتكار:

- اعتماد تقنيات الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، والتوثيق الرقمي؛ لتحقيق مراقبة مستدامة للمواقع التراثية، والنهوض بالتوعية والتثقيف المجتمعي.
- تطوير أنظمة ذكية لإدارة موارد المياه، والكهرباء، والنفايات، بما يواكب تحديات التغيرات المناخية، مع تقليل الآثار البيئية، وتفعيل استراتيجيات التكيف مع التغير المناخي.

5) الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية:

- استثمار التراث الثقافي لتنشيط السياحة المستدامة، وتوفير فرص عمل، وتحفيز المبادرات الاقتصادية، التي تضمن استدامة مالية لبرامج الحماية .
- تحسين جودة الحياة للسكان، من خلال تطوير البنية التحتية، وتعزيز الفضاءات العامة، وتشجيع النقل المستدام، وتوفير خدمات متقدمة، تسهم في استدامة المجتمع المحلي.

6) التعاون الدولي والإقليمي:

- تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية، وبناء شراكات مع الدول ذات التجارب الناجحة، لتبادل الخبرات، وتقاسم المسؤولية الدولية، وتكامل السياسات.
- دعم برامج التوعية والتدريب، وتوفير التمويل من المنظمات الدولية والمحلية؛ لضمان استدامة مشاريع الحفاظ.

6. النتائج:

1- أظهرت مشاريع الحفظ تحقيق مستوى مرتفع من الحفاظ على الأصالة المعمارية، واستخدام تقنيات البناء التقليدية استنادًا إلى وثيقة نارا 1994، مع تكامل ملحوظ بين ملامح التجديد والهوية التاريخية.

2- تحسُّن مشاركة المجتمع المحلي بشكل تدريجي، مع توظيف الحرفيين، وتنفيذ برامج تدريبية، لكن الشراكة المؤسسية ما تزال دون التطلعات وبحاجة لمأسسة مستدامة.

3- أسهمت المشاريع المنفَّذة في تنشيط بعض جوانب الاقتصاد المحلي عبر تعزيز فرص العمل والحرف، لكن ما تزال آليات استثمار التراث كمورد إنتاجي مستدام تحتاج إلى تطوير وربط أوثق مع استراتيجيات التنمية.

4- على الرغم من الجهود الجيدة في الترميم تفتقر المدينة إلى خطط طويلة الأمد للتكيف مع الفيضانات والسيول، خصوصًا مع ارتفاع وتيرة الكوارث الطبيعية.

5- استمرار محدودية الموارد، وضعف التكامل المؤسسي، ظل عائقًا أمام تحقيق نتائج متكاملة ومستدامة، رغم وجود جهود تعاونية مع شركاء محليين ودوليين.

7. التوصيات:

1- تطوير استراتيجية وطنية شاملة للحفاظ المستدام ترتكز على تكامل الأبعاد الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وفق مبادئ اليونسكو للمشهد الحضري التاريخي.

2- تعزيز الإطار القانوني والمؤسسي من خلال تحديث التشريعات المتعلقة بحماية التراث، وإنشاء هيئة مستقلة تمتلك صلاحيات واسعة لإدارة مواقع التراث

3- تبني خطط استثمارية طويلة الأمد تستند إلى استدامة التراث، مثل تطوير منتجات سياحية وحرفية محلية، مع وضع مؤشرات أداء محددة لقياس النتائج.

4- تطوير خطط استجابة فورية واستراتيجية لإدارة مخاطر الكوارث الطبيعية والتغير المناخي، والاستفادة من الخبرات الدولية في هذا المجال.

5- إنشاء مركز بحثي متخصص في العمارة الطينية، يتولى عمليات التوثيق الرقمي، والتدريب، وإدارة قواعد البيانات.

6- توسيع برامج تمكين المجتمع المحلي عبر تدريب الحرفيين الشباب، ودعم المبادرات الاقتصادية المرتبطة بالسياحة الثقافية والحرف التقليدية.

المراجع:

1- الأثوري، أ. ع.، ويفاعة، م. أ. (2022). الحفاظ على التراث التاريخي والثقافي للعمارة والعمران لتحقيق الاستدامة: حالة دراسية مدينة إب. مجلة العلوم الهندسية والتقنية.

2- البلقامي، م. س. (2014). العمارة الطينية في مدينة شبام وأثرها في العمران الحديث. مجلة التراث العمراني، 2(1)، 45–61.

3- الجمال، ع. (2018). إدارة التراث العمراني في المدن التاريخية: دراسة تحليلية. القاهرة: دار الفكر العربي.

4- الحداد، ع. أ. (2021). أهمية إدراج مواقع التراث العمراني في اليونسكو: دراسة حالة مدينة شبام. مجلة العمارة والتراث الشعبي.

5- الحربي، م. (2020). التخطيط الحضري المستدام في المدن التاريخية. مجلة العمران العربي.

6- الحربي، م. (2020). الحفاظ العمراني وإدارة التراث الحضري. الرياض: دار أسامة.

7- الهيئة الملكية لمدينة الرياض. (2025). جهود تطوير التراث العمراني ضمن رؤية السعودية 2030. الرياض.

8- بن سالم، أ. ب. (2005). عينات ماضيها وحاضرها وباني نهضتها. تريم: دار جبلي.

9- بن هاوي باوزير، م. ع. (2008). التراث العمراني والمعماري التقليدي في حضرموت وسبل حمايته والحفاظ عليه. دراسات في آثار الوطن العربي.

10- الزريقي، ع. أ. (2011). الدراسات الجغرافية لوادي حضرموت. صنعاء: المؤسسة اليمنية للعلوم الجغرافية.

11- الزيدي، س. (2017). السياحة الثقافية ودورها في تنمية المدن التاريخية. مجلة العلوم الإنسانية.

12- السميري، ف. ع. (2022). السياحة الثقافية والتنمية المستدامة في مدن التراث العالمي. دراسات في الاقتصاد الثقافي.

13- السقاف، ع. ب. ع. (2005). إدام القوت في ذكر بلدان حضرموت. بيروت: دار المنهاج.

14- العسيري، ف. م. (2003). تاريخ حضرموت ونشأة مدنها القديمة. صنعاء: دار اليمن للنشر.

15- عبد الله، ح. (2019). العمارة التقليدية ودروسها في الاستدامة البيئية. بيروت: المركز العربي للنشر.

16- عبد الله، ح. (2019). الصيانة الوقائية للمباني التراثية: أسس وتقنيات. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

17- غدامس، ع. أ. ا. (2023). مدينة غدامس حالة دراسة: هل المدن القديمة مستدامة؟ مجلة الدراسات العمرانية.

18- كوجين، ي. (2016). العمارة الطينية الحضرمية التقليدية. حضرموت: مركز حضرموت للدراسات التاريخية والنشر.

19- النجار، م. س. (2023). إدارة وصيانة المواقع التراثية: دروس من مدينة شبام. مجلة التراث والثقافة العربية.

20- رحمة، ع. ع. ح. م. (2021). الحفاظ على المباني التراثية والتاريخية في المدن وإعادة تأهيل حي الدحو في الرياض. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية.

21- Bandarin, F., & van Oers, R. (2012). The historic urban landscape: Managing heritage in an urban century. Wiley-Blackwell.

22- Hallaj, O. A. (2003). Shibam, Yemen: Urban development for a World Heritage Site. Trialog, 76(1), 4–9.

23- ICOMOS. (1994). The Nara document on authenticity.

24- Najaf Development Project. (2025). Sustainable preservation and development initiatives in old Najaf, Iraq. International Journal of Heritage Studies.

25- UNESCO. (1976). Recommendation concerning the safeguarding and contemporary role of historic areas. Paris: UNESCO.

26- UNESCO. (2005). Vienna memorandum on World Heritage and contemporary architecture: Managing the historic urban landscape. Paris: UNESCO.

27- UNESCO. (2011). Recommendation on the historic urban landscape. Paris: UNESCO.

28- United Nations. (2015). Transforming our world: The 2030 Agenda for Sustainable Development. New York: United Nations.

29- World Commission on Environment and Development. (1987). Our common future. Oxford University Press.

Sustainable Preservation of Historic Cities Between Reality & The Future (Shibam Hadhramout: A Case Study)

Sulaiman Mohammed Said Al-Tamimi

Abstract

This study seeks to examine the current state of sustainable heritage preservation in historic cities through a case study of Shibam, Hadhramout—recognized as a unique example of vertical earthen architecture and a UNESCO World Heritage Site. The research is grounded in a central problem: the growing environmental, social, economic, and institutional challenges confronting preservation efforts, alongside the need to develop a comprehensive and sustainable model aligned with international standards, particularly those of UNESCO and ICOMOS. The researcher employed a comparative descriptive–analytical methodology, drawing on field data, official reports, and international documentation, in addition to analyzing preservation projects implemented over the past five decades. These projects were evaluated across four key dimensions: cultural, social, economic, and environmental. The findings indicate that Shibam has made notable progress in sustaining its preservation initiatives—especially in maintaining architectural authenticity, empowering local artisans, and stimulating the local economy. However, significant gaps persist in areas related to climate adaptation, sustainable financing, and institutional capacity. The study found that "cash-for-work" projects and restoration programs in partnership with UNESCO and ALIPH have been successful models of conservation management, but they remain short-term and do not address long-term strategic challenges. The study recommends the need to adopt an integrated vision for sustainable preservation, based on effective governance, community participation, the use of modern technologies, and the development of climate adaptation plans, to ensure the protection of heritage and preserve Shibam's identity for future generations.

Keywords: Urban conservation, sustainable development, Shibam Hadramout, international standards, climate change.